

دلالات المصطلح النصي بين الاعتبار اللساني والتقدي-قصيدة تخميس لتميم البرغوثي أنموذجا-

The semantics of the textual term between the linguistic and critical consideration - the poem Takhmis to Tamim al-Barghouti as a model-

¹كنزة بوهراوة، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2 (الجزائر)، ek.bouhraoua@univ-blida2.dz

²فوزية عبد الله سرير، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2 (الجزائر)، serierfouzia@yahoo.com

تاريخ النشر 2021 / 04 / 15	تاريخ القبول 2021 / 03 / 29	تاريخ الارسال 2020 / 02 / 21
Abstract	الملخص	
<p>The scientific terms are distinguished within each other through the concepts that denote them in the specific scientific field, We have noticed that some terms have been used in many field with the variation of their significance.</p> <p>This is what made us address this research, in which we clarified the specificity of the terminological analysis that occurs between the critical field and the linguistic textual lesson, by examining the meanings of [intertextuality, referral, context] and the goal of employing them from one field to another, After the analysis, we reached a set of The results; perhaps the most important of them is that the term has the ability to move from one field to another, while controlling its concept in a way that is commensurate with the cognitive specificity.</p>	<p>تتميز المصطلحات العلمية فيما بينها من خلال المفاهيم التي تدلّ عليها في المجال العلمي المحدد، وقد لاحظنا أنّ بعض المصطلحات وُظفت في أكثر من مجال مع تباين دلالتها.</p> <p>هذا ما جعلنا نتناول هذا البحث ، وفيه وضحنا خصوصية التحليل المصطلحيّ الحاصلة بين المجال التقديّ والدّرس اللسانيّ النصّي وذلك بالوقوف على معاني كل من مصطلح [التناص، الإحالة، المقاميّة] وهدف توظيفها من مجال لآخر، وقد توصلنا بعد التحليل إلى جملة من النتائج ولعلّ أهمّها أنّ للمصطلح قابلية الانتقال من مجال لآخر، مع ضبط مفهومه بما يتناسب والخصوصيّة المعرفيّة.</p>	
Keywords :Term; criticism; referral ; context; linguistics; Intertextuality.	كلمات مفتاحية: المصطلح؛ النقد؛ الإحالة المقاميّة؛ اللسانيّات؛ التناص.	

المؤلف المرسل: كنزة بوهراوة، الإيميل: ek.bouhraoua@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

إنّ المتّبع للظنّيات اللّسانيّة والتّقديّة؛ الحديثة والمعاصرة يرى بوضوح تأثر كل منهما بالآخر، كما يلاحظ التداخل المصطلحي بينهما، فمنذ قدّم سوسير "Saussure" نظريته الشهيرة حول اللّغة واعتبارها غاية في ذاتها وليست مجرد وسيلة لتحقيق غايات العلوم الأخرى، والأبحاث تهافت على دراستها والتّظهير لها؛ ونظرا لهذا الإقبال الكبير عليها فقد تطوّرت أدوات التحليل اللّسانيّ ورؤى النّقد الأدبيّ لها ما تمخّض عنه جملة من المفاهيم والمصطلحات، نتاجا لتحوّل دراسة اللّغة من النّظرة المعيارية إلى المنهج العلميّ وهو ما دعا إليه النّحاة الجدد، والمتممّن في هذه المصطلحات يجدها موطّفة في أكثر من نظرية ومنهج. ومه تبادلرت إلى أذهاننا بعض التساؤلات ولعلّ أهمّها: هل يتفق الوجه الاستعمالي الدّلالي للمصطلح النّصي بين الأساس اللّسانيّ والرؤية التّقديّة؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة، فإنّنا قمنا بدراسة بعض المصطلحات النّصيّة، بهدف بيان مفاهيمها وأهداف توظيفها من مجال لآخر، وقد وقع اختيارنا على قصيدة "تخميس"، من ديوان "في القدس" لصاحبه التّميم البرغوثيّ نموذجا تطبيقيّا، وعليه فقد قسّمنا البحث إلى قسمين الأوّل نظري وفيه قمنا بالإمام بالمصطلحات النّصيّة تعريفا وتأريخا، مع بيان خصوصيّتها الدّلاليّة في المجالين التّقديّ البلاغيّ - التّراثيّ والحديث - واللّسانيّ النّصيّ، أمّا القسم الثّاني فهو تطبيقيّ محض، إذ قمنا باستنباط أشكال {التّناس، والإحالة، والمقبوليّة} من القصيدة، وتحليلها تحليلا نقديّا نصيّا شاملا، قصد بيان كنهها.

2. طبيعة المصطلح اللّسانيّ في ضوء لسانيات النص والتّقند:

1.2 التّناس Intertextuality:

قبل الخوض في التّبين الحاصل في مفهوم بعض المصطلحات وتوظيفها بين الدّرس اللّسانيّ والتّقديّ جدير بنا الإشارة إلى أنّ هذا الاختلاف راجع لتباين خصوصيّة الدّرس من جهة، واختلاف المنهج العلميّ المتّبع في التحليل من جهة أخرى، "إنّ جوهر مفهوم المنهج العلميّ يتلخّص في اختلاف أسلوب التّفكير العلميّ وطريقة سير العلماء في عملهم في بحوثهم ومنهجيتهم"¹

فللمنهج العلمي دور فاعل في تباين المفاهيم المصطلحيّة، فنجد مصطلح التناص وهو من المصطلحات الغربيّة الحديثة، الذي تباين مفهومه بفعل تباين المنهج العلمي المتبع في دراسته بين اللسانيّات والتّقد، إذ أنّ منبع التناص الأوّل راجع لإشارات سوسير، وقد تأثّر تشوميكي به فدرس التناص ضمن ثنائيّة البنية العميقة (**Deep structure**) والتي تعبّر عن القواعد الثّابتة في الذّهن، والبنية السّطحيّة (**Surface Structure**) وهي النّصوص المنطوقة للتّعبير عن الأفكار القابعة في الذّهن²، وتختلف هذه الأخيرة من فرد لآخر، فالتّعبير عن موقف ما تجاه قضية معيّنة بالألفاظ ذاتها أمر شبه مستحيل، وهذا راجع لخصوصيّة الظروف الدّاخلية والتّفسيّة لمنتج الخطاب وللتّوضيح أكثر نتمثّل للفكرة بما يلي:

لنفترض أنّنا نملك فكرة معيّنة تتمثّل في (أنّ الأستاذ شرح الدّرس للتلاميذ) ونطلب من عدّة أشخاص التّعبير عنها، فنجد الإجابات كما يلي:

-شرح الأستاذ الدرس

-الأستاذُ شرح الدرس

-الدّرسُ شرحه الأستاذ.

نلاحظ أنّ جميع الجمل أعلاه تؤدّي المعنى ذاته، ولا عبرة في التّقديم والتّأخير والحذف لأنّ المعنى محفوظ³ وهو ما يؤكّد على العلاقة اللّازمة بين التّصوص السّابقة التي تعدّد مصدر الإلهام والتّصوص اللاحقة الممثلة لعنصر الإبداع الفرديّ بالتّعديل والحذف والزّيادة مع مراعاة بقاء المعنى، وهو ما عبّر عنه رولان بارت بقوله "إني أتدوّق سلطان الصّياغات وانقلاب الأصول والمرح الذي يأتي بنصّ لاحق من نصّ سابق"⁴ وهذه العلاقة بين البنية السّطحية والعميقة تمثّل التناص في شكله الأوّل.

وقد نضجت فكرة التناص على يد اللّسانية الفرنسيّة جوليا كريستيفا "Kristeva Julia"، التي صاغت معالمه متأثرة بإشارات أستاذها الناقد الرّوسيّ ميخائيل باختين "Bakhtin Mikhail"، وهو أوّل من أشار إلى مفهومه حينما تحدّث عن مبدأ تعدّد الأصوات أو ما يُسمّى بالحواريّ دونما ذكر المصطلح بصريح العبارة، "وينبغي أن لا ننسى أنّ كريستيفا قدّمت مفهوم التناص من تأملات أستاذها ميخائيل باختين حولها واصطلح عليه الحواريّة أو التعدديّة الصّويّة"⁵

وأما في المجال التّقدي فإنّ التناص يعدّ من أشهر التقنيّات الفنيّة والأساليب الشّعريّة التي استخدمهما

الشُعراء المُحدَثون والمعاصرون على نطاق واسع، واحتفوا بما بوصفها ضرباً من تقاطع النصوص ، يمنح النص ثراءً ورونقاً وبالتّالي جذب المتلقّي، خاصّة حينما يتعلّق الأمر بالأشعار البرغماتية التي تسعى إلى تحقيق المنفعة، وهو حال الأشعار السّياسيّة التي تحثُّ المخاطب على الاقتناع برأي ما تُجاه قضية معيّنة، ولا يقتصر الاهتمام بمبدأ التّناس على الدّرس الغربيّ فحسب، بل تنبّه البلاغيّون والنقاد العرب إلى تداخل النصوص وأخذ بعضها من بعض لأغراض متعدّدة، سواء في الشّعر أو النثر، إلّا أنّ نظرتهم مختلفة عن النّظرة الحديثة فهم غالباً ما يلحقونه بالسّرقة وقلة الإبداع ، إذ "المفاهيم البلاغية تنحو نحواً معيارياً بشأن تفاعل النصوص على أنّها فعل سلمي مشين أدبياً وأخلاقياً، وألحق التّناس بالسّرقات الأدبيّة، على عكس المفهوم اللّساني التّناسي المعاصر الذي صار سمة جماليّة للنصوص الخصبية"⁶ وراحوا يتتبّعون آثاره خاصّة في الأشعار التي كانت رمز الفصاحة والفحولة، وأولوا التّناس اهتماماً بالغاً؛ وخصّصوا له أبواباً وصنّفوا على أساسه الشّعر إلى جيّد ووديء، وقد تفتّن بعضهم إلى عدم وجود نصّ مستقلّ، وإنما كلّ عمل أدبيّ ما هو إلّا مجموعة من النصوص المتداخلة، وهو ما عبّر عنه الجاحظ بقوله: "لا يُعلم في الأرض شاعر تقدّم في تشبيهه مصيب تام وفي معنى غريب عجيب، أو بديع مُختَرع، إلّا وكلّ من جاء من الشّعراء من بعده أو معه يسرق بعضه أو يدعيه بأسره، ويستعين بالمعنى ويجعل نفسه شريكاً فيه"⁷ وخصّ زهير بن أبي سلمة ظاهرة التّناس بقوله:

مَا أَرَانَا نَقُولُ إِلَّا مُعَارَاً أَوْ مُعَادَاً مِنْ لَفْظِنَا مَكْرُورَاً⁸

فالقصيد سارت على هدي السّابقين في نظمها بدءاً بذكر الدّيار والبكاء على الأحبة والأطلال إلى غير ذلك، حتى صارت هذه الظّاهرة جادة يسير عليها كل شاعر، ما أثر على البراعة والابتكار وجعل الشّعر قوالب معروفة يختار الشّاعر قالبا منها ليعبّر به عمّا يريد أن يقوله نظماً⁹.

فالتّناس من الجذر الثلاثي [ن ص ص]: تناصى يتناصى، تناصياً، فهو مُتناصٍ، والتّناصيّة فُصاصٌ من الشّعر في مُقدّم الرأس¹⁰ تناصى القومُ: أخذ بعضهم بنواصي بعض في الخصومة، وتناصت الأغصان: أي علقت رؤوس بعضها ببعض وتشابكت¹¹، هو مصدر للفعل تناصّ تناصص بفكّ الإدغام وهو على وزن

تفاعل الدال على المشاركة. وقد دلت في أغلب المعاجم على التشابك والازدحام، فقد جاء في تاج العروس "تَنَاصَّ الْقَوْمُ: اِزْدَحَمُوا"¹²، وهذا المعنى قريب من المشاركة، أي هناك علاقة بين الدلالة المعجمية والدلالة الصرفية لمصطلح التناص، وبالتالي فدلالته هي الاشتباك والازدحام والتداخل.

أما مجال التناص الأول في التراث العربي فلا مناص من أنه بلاغيّ صرف، وهذا ما يتضح في مؤلفات البلاغيين الذين تحدّثوا عنه في وقت مبكر "من أمثال ابن الأثير والقرطاجني والعسكري، فموضوع السرقات الأدبية التي انشغل بها هؤلاء البلاغيون لمدة قرنين موضوع مُناظر للمفهوم ما بعد الحدائثي لمصطلح التناص"¹³، فهذا صاحب الصناعتين يقول: "أن تَعَمَدَ إلى معنى غيرك فتناوله بلفظه كله أو أكثره أو تُخرجه في معرض السرقة وهو مستهجن"¹⁴، ولكنه ألحق بالمجال التقدي، وهو المتداول والشائع وهو ما عبّر عنه حسين جمعة بقوله: "التنصص إن شئت اقتباس، وهو مصطلح بلاغيّ صرف، لكنه الآن مسطو عليه من النقد والسميائية، التي ألحقته بهما واستراحت، بل ألحقت الأدب المقارن نفسه بنظرية التناص وبكل جرأة"¹⁵، وهو ما ذهب إليه معظم الدارسين معتبرين أنّ كل من يلحق مصطلح التناص بالنقد فهو يسعى لإثبات رأي لا يتوافق والواقع، "والتنصص في الأصل هو مصطلح بلاغيّ عربيّ، ولكنه دُفع لآجاء نقدي"¹⁶، ولسنا هنا بصدد التحدّث عن انتقال المصطلح من البلاغة إلى المجال التقدي، لأننا نعلم جميعاً أنّ الدراسات القديمة عُرفت بالشمولية وبالتالي فقد كان النقد والبلاغة علمان غير منفصلين، "إنّ المتبّع للتراث العربيّ يجد أنّ دارسيها لم يفرّقوا بين النقد والبلاغة، فالبلاغة هي النقد عندهم إذ كانا مترادفين وهو مرادف لآدماء المصطلحي"¹⁷، وهذا نشأ مصطلح التناص في أحضان البلاغة التي كانت تُقيّم الشعر وتُصنّفه لحسنٍ وردّيٍّ استناداً لعدّة معايير منها كثرة توظيف ما خلّفه السابقون في أشعارهم ونثرهم، إذ اعتبرت أنّ هذا من باب الرداءة والائتكالية، وكان البلاغيون يترصدون أيّ مظهر من مظاهر التناص ويعيرون على صاحبها قلة إبداعه، نظراً لحرصهم الشديد على الأشعار كونها المرآة العاكسة لفصاحة وبراعة القوم "ظهر علم البلاغة عند العرب القدامى نتيجة الاهتمام بال لغة والبحث عن أساليب تحسينها، وقبل أن يُصبح علماً قائماً بذاته كان مجرد كلام غير متخصص يُطلق عليه اسم نقد الشعر"¹⁸، وتمّ انتقال المصطلح إلى علم اللغة النصّي، وصار من أهمّ المعايير النصّية التي تُحقّق للخطاب نصيّته وتضمن له

المقبولية المثالية، فلخطاب نصّ تواصلِيّ تتحقّق نصبيته إذا اجتمعت له سبعة معايير وضعها كل من ديسلر وبوجراند (Beaugrand/Disler)، هي: الرّبط والتّماسك والقصد والمقبولية والإخبار والمقامية والتّناص، ونقصد بالأولى الاتّساق، وبالتّماسك الدّلالِيّ الانسجام، وأما القصديّة فهي هدف النّص والمقبولية تتعلّق بموقف المتلقّي الذي يقرّ بأنّ المنطوقات اللّغويّة تُكوّن نصّاً متماسكا مقبولا لديه، وأما الإخبارية توقّع المعلومات الواردة فيه أو عدم توقّعها، والمقامية هي مناسبة النّص لظروف إنتاجه.

والتّناص يختصّ بالتعبير عن تبعيّة النّص لنصوص أخرى أو تداخله معها¹⁹ لأنّه عنصر فعّال في الدّرس اللّساني النّصي، ويحتاج التّناص لتمييزه عن السّرقة والانتحال تحليلا جاداّ لأسباب توظيفه والغرض منه وهو ما كان مفقودا في الدّراسات التّقديّة والبلاغيّة "فالتّناص ظاهرة لغويّة معقّدة تستعصي على الضّبط والتّقنين إذ يُعتمد في تمييزها على ثقافة المتلقّي وسعة معرفته وقدرته على التّرجيح"²⁰، وبالتالي فقد كان الاهتمام واضحا بظاهرة تداخل النّصوص التي عُرفت بالسّرقات التي لم يُفصل بينها وبين التّناص²¹.

ولم يعد التّناص في الدّرس اللّساني ظاهرة تستدعي القلق مثلما هو الحال في الدّراسات البلاغيّة والتّقديّة التي كانت الرّحم الأوّل له، بل صار شكلا من أشكال الإبداع والتّزاوج الفكريّ والحضاريّ والتّاريخيّ وأحد أهمّ أساليب الحجاج والإقناع بتوظيف مرجعيّات فاعلة ومؤثّرة في المتلقّي وبالتالي إقناعه والتأثير فيه ترغيبا أو تنفيرا وغير ذلك "إنّ توظيف التّناص في التّقند القديم كان مُحاصرا بنوع من الرّقابة وصلت حد القمع للنّشاط الإبداعيّ بحجّة السّرقة والانتحال وغيرهما، إلاّ أنّه وبخلاف ذلك يدعوننا اليوم إلى ضرورة إعادة النّظر في ذلك، فالتّناص اللّساني المعاصر يحقّل بقراءة للنّصوص الأخرى"²²، ومنه يمكن أن نخلص إلى أنّ التّناص ليس حكرا على مجال دون غيره، فهو وليد الدّراسات البلاغيّة منتقلا بعدها إلى عدّة فروع ومجالات ومناهج كالنّقند واللّسانيّات والتّداوليّة، وفعلا لا يمكن أن نُدرج التّناص في مجال دون غيره، "إنيّ موقن أنّ التّناص مصطلح لغويّ، نقديّ، غربيّ وعربيّ في آن واحد"²³، وهو الأمر الذي أراه صوابا.

وبالتّالي فقد اختلف الدّارسون في كفيّة التّعامل مع التّناص تعريفا وتحليلا، وتباينت الآراء من مجال لآخر في الهدف منه وأسباب توظيفه، وحاجة النّصوص إليه من ضرورة إلى مجرّد وسيلة لإخفاء الضّعف الأدبيّ.

2.2 الإحالة: Referral:

إنّ الجذور الأولى لمصطلح الإحالة يعود إلى المجال الفلسفيّ، إذ بدأ الاهتمام الفعليّ بالإحالة كمفهوم في إطار المنطق وذلك من خلال طرح بعض التساؤلات التي تتعلّق بالوضع المنطقيّ للمحيل إليه والعلاقة الإحاليّة التي يحملها التساؤل، مع كل من فلاسفة المنطق وخاصةً برتراند راسل وجوتلوب فريجه وأنتوني كوين، (Russel/ Frege/ Quinn)، وقد تحدّث عالم الفلسفة الإسلاميّة أبو حامد الغزاليّ عن مسألة الإحالة لدى الفلاسفة المتقدّمين وقام بالرّد عليهم من خلال تحليلاته واستنادا إلى نزعتة الدنيّة وهذا ما ورد في مؤلّفه الشهير تهافت الفلاسفة وبالتحديد في باب: (في إبطال مذهبهم بأزليّة العالم)، حيث تحدّث عن العلاقة بين الخالق والكون، إذ دحض آراء كل من قال بتقدّم العالم في وجوده عن مُنشئه، من أمثال جالينوس "Galien" وغيره، فاعتبر الغزاليّ أنّ الكون يُحيل إلى الله تعالى وليس العكس، فالإحالة هنا متعلّقة بالوجود الإلهيّ، وهو ما يظهر جليّاً في تساؤله "كيف حدث العالم؟ أحدث من جهة الله؟ ولو لم يكن كذلك أيجوز حادث من غير مُحدث؟ وما المحيل إليه؟"²⁴، وبالتالي فإنّ الإحالة في مفهومها الفلسفيّ هو الرّجوع إلى الأصل.

بعدها كان مصطلح الإحالة في بداياته الأولى ينتمي إلى الفلسفة، استعارته عدّة علوم ومنها اللّغة بأغلب فروعها، " فالإحالة مصطلح يونانيّ الأصل، ولكن هذا لا يعني أبداً أنّ التّراث النّقديّ والبلاغيّ العربيّ يخلو من هذا المصطلح، فلا شكّ أنّ الإحالة مصطلح قديم بالتّراث اللّغويّ العربيّ ولكنّه في مفهوم استخدامه واستعارته وتطبيقه في علوم اللّسانيّات والمناهج النّقديّة، فهو يُستعمل في عدّة اختصاصات كعلم الدّلالة والتداوليّة، ولسانيّات النّص والأدب والنّقْد"²⁵.

والإحالة من الجذر الثّلاثيّ [ح ول]: حول وأحال الرجل: أتى بالمحال وتكلّم به²⁶، وحال الشيء واستحال: تغيّر لونه، وأحاله غيره فهو محال ومستحيل²⁷، وأحال المقيم بالمكان أي أقام به حوّلاً، ورَجُلٌ محوّل: كثيرٌ محال الكلام. وكلامه مستحيل، ويُقال: أحلت الكلام إذا أفسدته.²⁸، وفي الحديث: "مَنْ أَحَالَ دَخَلَ الْجَنَّةَ يُرِيدُ: مَنْ أَسْلَمَ، لِأَنَّهُ تَحَوَّلَ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا تَحَوَّلَ مِنْ شَيْءٍ

إلى شَيْءٍ أَحَال²⁹، وأحال النَّبِيدَ الماءَ: غَيَّرَهُ؛ وما غَيَّرَ شيئاً فقد أَحالَه³⁰، فقد جاءت أغلب التعريفات اللغوية في المعنى نفسه: التَّغْيِيرُ والتَّنَاقُضُ والكلامُ المستحيل، وهو المعنى الذي عُرفَ به في الدَّرسِ التَّقدييِّ. وعُرفَ مصطلحُ الإحالةِ في التُّراثِ الأدبيِّ العربيِّ في مجالِ النَّقدِ، وكان يدلُّ على كلِّ ما يأتي به الشَّاعرُ من معانيٍ مستحيلةٍ لغرضِ تأكيدِ قيمتها، فهي تُشبهُ الكنايةَ في تقريبِ المعاني "الإحالةُ قضيةٌ نقديةٌ ظهرت في مجالِ النَّقدِ الأدبيِّ في القرنِ الثَّالثِ هجري، بظهورِ البديعِ والبيانِ وهي كلُّ ما يجعلُ المعنى غيرَ مقبولٍ عقلاً من كلامِ محالٍ"³¹ وقد أفرده النَّقادُ بأبوابٍ في مؤلِّفاتهم كابنِ رشيقِ القيروانيِّ في مؤلِّفه الشَّهيرِ "العمدة" وخصَّصَ له باباً بعنوانِ (الإحالةُ والتَّغْيِيرُ) فيها قدَّم بعضَ الأبياتِ الشَّعريةِ، التي استدلَّ بها على مفهومها بقوله: وقعت الإحالةُ في أشعارِ الجلَّةِ من المتقدِّمين، وألتمِسُ لهم العُذرَ فهم أربابُ اللُّغةِ وأصحابُ اللِّسانِ وليس المولودُ الحضريُّ منهم في شيء، فمن الإحالةِ قولُ ابنِ مقبل:

نَسَجُ دَاوُدَ مِنْ بَيْضِ مُضَاعَفَةٍ مِنْ عَهْدِ عَادٍ وَبَعْدَ الْحَيِّ مِنْ أَرَمِ

فكيف يكون نسج داود من عهد عاد وسيدنا داود لم يُزامن عصر عاد ، وبالتالي فالإحالة أن "يذكر الشاعر معنى يستحيل وقوعه، لبعدها الزمنية أو بذكر شيء مخالف لنواميس الكون"³²، ويلجأ الشاعر إليها للمبالغة في المعاني، إلا أنه أُعيب عليهم الإغداق في توظيفها ما صَبَغَ التَّصَوُّصُ بنوعٍ من التَّنَاقُضِ. وقد انتقل المصطلح من الدِّراساتِ التَّقديَّةِ نحو عدَّةِ ميادينٍ أُخرى، بدءاً من علمِ الدَّلالةِ، مع تغييرِ تارمٍ في معناها "والمقصود بالإحالة في علم الدَّلالةِ تلك العلاقة بين الأسماء والأشياء، وبين الضمائر وما تدلُّ عليه فالعلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالة فالأسماء تُحيل على مسميات"³³، فعندما أتلفظ بلفظ (كرسي) فأنا أنطلق من الصُّورةِ الدَّهنيَّةِ لذلك اللفظ، وأحيل إلى صورتها المادِّيةِ المحسَّدة، كما انتقل إلى لسانيات النَّصِّ، وهو أحد أهمِّ المعاييرِ المحقِّقةِ لانساقِ النَّصِّ، وبالتالي توفِّرُ النَّصِيَّةُ "لابدَّ أن تكون النَّصُّوصُ متماسكةً لتؤدِّي الوظيفةَ الخاصَّةَ بها، وكما يتمُّ ذلك لابدَّ من توفِّرِ وسائلٍ لغويةٍ تكفل لهذا النَّصِّ ترابطه وانسجامه كأدواتِ الرِّبْطِ والإحالةِ بنوعيهما"³⁴، وتنقسم الإحالة إلى قسمين وهما: اللُّغويةُ والمقاميةُ، وأمَّا اللُّغويةُ فتتقسم بدورها إلى قسمين القبليَّةِ والبعديَّةِ ، ونعني بالأولى كلَّ عنصرٍ داخلٍ نصِّيٍّ يُحيل إلى

سابق لغويّ في التّركيب ويُفهم من خلال سياق الكلام، وأما الثّانية فهي كل ما يُحيل إلى لاحق لغويّ في التّركيب، والغرض منهما تناسق التّراكيب اللّغويّة واتّساقها دون حاجة إلى اللّجوء للتّكرار غير المفيد، ونوضّح ما ذكرناه أعلاه بالجدول الآتي:

الجدول (1): أنواع الإحالات.

الإحالة ³⁵		
إحالة لغويّة (نصيّة)	إحالة غير لغويّة (مقاميّة)	
إحالة قبلية:	إحالة بعدية:	إحالة غير لغويّة (مقاميّة)
تُحيل إلى سابق في التّركيب اللّغويّ.	تُحيل إلى لاحق في التّركيب اللّغويّ.	معاني لا تتعلّق بالبنية الشّكلية الدّاخلية.
		تُحيل إلى معاني خارج نصيّة.
		متعلّقة بالمقام.

3.2 المقاميّة: Context :

يُعتبر مصطلح المقاميّة من أهمّ المعايير المعتمد عليها في تأويل مقاصد النّصوص والخطابات، إذ بات التّفسير السّطحي الشّكلي غير كاف لتحقيق مقصوديّة النّص، وبالتالي فإنّ الوقوف على ظروف إنتاجه والسّياق الذي ورد فيه بات أمراً ضروريّاً بُغية تحقيق الفهم المتاليّ.

وقد أجمعت معظم المعاجم العربيّة على أنّ المقاميّة من المقام، وهو بمعنى الموضع والمنزلة، والمقامة دلالة على المجلس أو الجماعة من النّاس³⁶، وهو ما ورد في معجم الصّحاح: والمقامة بالضّم: الإقامة، والمقامة بالفتح: المجلس، والجماعة من النّاس لقوله تعالى: (لا مقام لكم) أي لا موضع لكم، وفرياً (لا مقام لكم) بالضّم أي لا إقامة لكم، و(حسنت مُستقراً ومقاماً)، أي موضعاً³⁷، والمقام: المكانة الرّفيعة، لقوله تعالى: (كم ترؤوا من جنّات وعيون وزروع ومقام كريم)³⁸، وهو مصدر من قام يقوم مقاماً³⁹، وتأتي بمعنى مَوْضِعِ القُدَمَينِ⁴⁰، والمقاميّة الأدبيّة من المقام وهي الجماعة من النّاس والمجلس والخطبة أو العظة ونحوهما أو قصّة قصيرة مسجوعة تشمل على عظة، كان الأدباء يظهرون فيها براعتهم.⁴¹

وتعود الإشارات الأولى لمصطلح المقامية إلى التراث التقديّ والبلاغيّ، ويُعدّ أوّل من صرّح بالمصطلح "بشر بن المعتمر" في صحيفته، وجعله عنصراً أساسياً في إضفاء الجمال والتسلسل في الخطاب، إذ قال: "إنّ مدار الشّرْفِي على الصّواب وإحراز المنفعة موافقة الحال وما يجب لكلّ مقام مقال"⁴²، وأضاف "ينبغي للمتكلّم معرفة أقدار المعاني وموازنتها بين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً، ولكلّ حالة من ذلك مقاماً...، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات"⁴³

ونلاحظ من القول أعلاه أنّ صاحب الصّحيفة أولى عناية خاصّة بمتلقّي النّص، ودعا إلى ضرورة الإمام بحالته وظروفه، كما صنّف مُستقبل النّص لأنواع وأصناف، وبحسبه فلا يمكن توجيه خطاب مُوحد ومُشترك في الأهداف للجميع، إذ أكّد ضرورة مراعاة التّباين الحاصل بين الأفراد من الجانب الاجتماعيّ والتّقافيّ والبيئيّ للمستمع قصد الوصول للهدف ألا وهو بلوغ الإفهام، وهو ما عبّر عنه صاحب الصناعتين بقوله "وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تُقسّم طبقات الكلام على طبقات النّاس، فيُخاطَب السّوّقيّ بكلام السّوّقة، والبدويّ بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب"⁴⁴، ونظراً لشهرة هذه الصّحيفة وانتشارها على المدى الواسع وتأثّر الشّعراء بما فقد صاروا يضربون الأمثال بالأبيات الواردة فيها، ومن هؤلاء الخطيئة في ديوانه:

تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ
فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاً⁴⁵

فمصطلح المقام في التراث العربيّ التقديّ يُقابل في معناه الغرض، وكان ركناً أساسياً في الخطاب النّاجح والمثاليّ، فهو دليل على فصاحة الخطيب ورعايته لمقام المستمعين، وعلى قدر هذه الرّعاية تُقاس بلاغة الخطاب والملكة البلاغيّة لدى المتكلّم قوّة أو ضعفاً، إلّا أنّ البلاغيّين والنّقاد لم يربطوا المقام بصاحب النّص، ولا حتى بسياقه الخارجيّ وظروف إنتاجه مثلما هو الحال في الدّراسات اللّسانيّة النّصبيّة الحديثة والتّداوليّات، بل صبّوا جل اهتمامهم بالخطاب في شقّه اللّغويّ والبلاغيّ جمالا وإبداعا، كما اهتمّوا بعلاقة الخطاب بمتلقّيه وهدفه فجعلوا لكلّ نوع خطابيّ مقاماً يناسبه، "إلّا أنّ البلاغيّين لم يحدّدوا المقام في الإطار الخارجيّ المصاحب، بل إنهم تحرّكوا به إلى داخل التّركيب عن طريق مقولتهم الدّقيقة "لكلّ كلمة مع صاحبها مقال"، فكلّ تغيّير في علاقة المجاورة يُصاحبه تغيّير في المقام"⁴⁶

فالخطيب المتمكّن من له القدرة على التوفيق بين التراكيب اللغوية وغرض النص، وجعلها منسجمة فيما بينهما لأجل إنتاج خطاب مثالي يُراعى فيه حالة المتلقي، لقول السكاكي: "إنّ مقامات الكلام تكون في علاقتها مع غرضها وسامعها، وهي متفاوتة فمقام التهنة يُبين مقام التعزية، ومقام المدح يُبين مقام الذمّ ومقام الترهيب يُبين مقام الترهيب...، فإذا شرعت في الكلام فلكلّ كلمة مع صاحبها مقام ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام"⁴⁷، وهذا ما جعلهم يدقّقون في الصياغة وفق الغرض المنشود، فمثلا إن تعلق الحال بالرتاء فإن العبارات المنتقاة لا تخرج عن مقام الحزن والحسرة، بينما يستدعي مقام الوعظ إطنابا في التراكيب، مع الإكثار من الحجاج بغية إقناع المتلقي والتأثير فيه، وقد استفاد البلاغيون من القرآن الكريم وساروا على خطاه في ضرورة موافقة الحال لمقامه، وهو الأمر الذي تحدّث عنه الجاحظ بوضوح: "إنّ الله تبارك وتعالى، إن خاطب العرب والأعراب أخرج الكلام من مخرج الإشارة والحذف، وإن خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطا وزاد في الكلام لموافقة المقام"⁴⁸، فالله تعالى حينما خاطب بني إسرائيل فقد جاء خطابه مُطنبا، نظرا لكفرهم وتحديهم لرسالة الله تعالى وتجرّهم ما جعل الكلام فيهم يطول تذكيرا بالفضل ووعيدا، وهو ذات الأمر الذي انتهجه النقاد والبلاغيون إلّا أنّهم أهملوا النظر لظروف إنتاج النص ووظيفته التواصلية فالمقام بالنسبة لهم عنصر جمالي لا أكثر ولا أقل.

وبخلاف المصطلحات التي يطرأ على مفهومها تغيير جذريّ عند انتقالها من مجال لآخر، فإنّ مصطلح المقامية احتفظ بمعناه الأصليّ مع إضافة بعض العناصر المحقّقة للفهم المثالي التي أهملتها الدراسات التقديّة والبلاغية؛ وبذلك فإنّ المقامية أحد أهمّ المعايير التي تقوم عليها نظرية نحو النص، وبتحقّقها تتحقّق للخطاب نصيّه، وابتقال هذا المصطلح إلى الدرس اللساني فقد تبلور مفهومه، لأنّ استعماله لم يعد متعلّقا بنوع الخطاب فحسب ولا تقف حدود اهتمامه عند المتلقي، بل بات عنصرا شاملا مُلما بالجوانب اللغوية للنص وغير اللغوية، ومنه صار محور اهتمام الدرس اللساني "المقام في الدرس اللساني بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجيّة"⁴⁹، وحينما نتحدّث عن السياق غير اللغوي فنحن نقصد الاهتمام بمُنتج النصّ ومتلقّيه، وظروف إنتاجه، "ولقد عبّر بعض اللسانيين بألفاظ مرادفة للفظ السياق مثل لفظ المقام، والمقتضى، ومقتضى الحال، والتأليف؛ وكلّها تُؤدّي نفس المعنى، كالبلاغيين والنقاد الذين

وقفوا عند مصطلح المقام للدلالة على السياق بنوعيه المقامي والمقالي⁵⁰ ونظرا للأهمية البالغة للمقام فقد تمّ تطويره من مصطلح إلى نظرية وأُطلق عليها "نظرية المقام" أو "نظرية السياق" عند بعضهم، وتمّ فيه تجاوز التحليل القديم نحو إتباع منهج كليّ؛ أي أنّ النظرية تطرح منهجا شاملا في دراسة اللّغة "إذ يجب أن يعتمد كل تحليل لغويّ على المقام بملاحظة كل ما يتّصل بالنصّ من ظروف وملابسات، والمظاهر المرتبطة به من منتج ومتلقّي، والحدث الكلاميّ وغير الكلاميّ خاصّة لدى السّامعين من ملاحظهم وصفاتهم النفسيّة وسلوكهم، والموضوع المتعلّق بالخطاب"⁵¹، والمقصود بالصّفات النفسيّة والسلوك جميع ردود الفعل التي تبدو على المتلقّي حينما يستقبل النصّ، إذ أنّ الانطباعات ليست موحّدة بين الجميع، وهي مُتباينة بسبب تباين الظروف والطّباع والمزاج النفسيّ، فما يتقبّله متلقّي ما لا ينال نفس المقبوليّة لدى الآخر، كما أنّ لثنائيّة الزّمكان دور لا يُستهان به في المقاميّة، "فالمقام في نحو النصّ هو الإلمام بجميع الظروف، كالأثر الذي يتركه الحدث الكلامي كالأقناع والألم والإغراء أو الضّحك والبكاء، والعوامل الاجتماعيّة المتعلّقة باللّغة والسلوك اللّغوي كمكان الكلام وزمانه"⁵².

ولأجل التّوضيح أكثر في الفروقات الحاصلة لكل من مصطلح: [التناص والإحالة والمقاميّة] بين كل من مجالاتها الأصليّة والمجال اللّسانيّ التّصي، فإنّنا ارتأينا القيام بتحليل المصطلح في ضوء الدّرسين قص - توضيح

استخدام المصطلح وأهداف توظيفه من مجال آخر، وقد وقع اختيارنا على قصيدة "تخميس" من ديوان في القدس لتتميم البرغوثي، ونستهلّ تحليلنا بمصطلح التناص، فالمتّمعن للقصيدة يجدها زاخرة بالمعاني والتراكيب المأخوذة من السّابقين بطريقة مباشرة أو ضمنيّة، ولعلّ أدلّ مثال على ذلك، قول الشّاعر:

أَقُولُ لِدَارٍ دَهْرُهَا لَا يُسَالِمُ وَمَوْتُ بِأَسْوَاقِ الرِّقُوسِ يُسَاوِمُ
وَأَوْجُهُ قَتَلَى زَيْنَتَهَا الْمَبَاسِمُ عَلَى قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ
وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ⁵³

نلاحظ أنّ شكل القصيدة مختلف عن الشكل المعهود إذ جاء خماسياً، فقد استهلّها بثلاثة أبيات له، أمّا البيتين الأخيرين فهما متناصان مع أشعار غيره، ويُعرف هذا النوع في التراث الأدبيّ: "بشعر التّخميس" ويتمثّل في أخذ بيت شعريّ للغير وجعل صدره عجزاً للبيت الثاني ثم يأتي بعجزه بعد البيتين فيحصل على خمسة أشطر، ومنه جاءت تسمية التّخميس، وجاء في موضع آخر :

وَلَقِنَا لِيَالٍ لَيْسَ مِجْ فَظٌ جَارُهُ. وَنَارُ أَسَى لِنَارِ الْجَحِيمِ شَرَارُهُ -
يُفَرِّقُ مَا بَيْنَ الرَّجَالِ اخْتِبَارُهُ. وَتَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهُ.
وَصَغُرُ فِي عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعِظَامُ⁵⁴

والبيتين الأخيرين من كلّ مثال أعلاه مُتناصان مع أبيات شعريّة لأبي الطيّب المتنبيّ وهي:

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ
وَتَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا وَتَصْغُرُ فِي عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعِظَامُ⁵⁵

وفي الحقيقة فهذا النوع من الشعر لم ينل سمعة حسنة كونه اعتُبر دليلاً على قلة حيلة الشاعر وعدم قدرته على الإنتاجيّة والإبداع "جاء الشعراء بالشعر المشطور والمربع والمخمس والمسدس والسبع والمثمن، ولم ينل حقيقة الشعر من كل ذلك إلا هذا المسخ من صورة إلى صورة، وهي جنابة الصنّاعة وكم لها من جنابات"⁵⁶، والمقصود من كلمة جنابة أنّ نظرة النقاد العرب إلى التناص كانت تصطبغ ببعض السلبية باعتباره أحد أنواع السرقة، فللتصوص المأخوذة من أعمال السابقين دليل على ضعف القدرة الإبداعية للشاعر، على خلاف التناص في الدرس اللسانيّ الذي يُعدّ عملاً إبداعياً فبتضافره مع المعايير الأخرى تتحقّق للنص نصيبته، وهو ما ذهب إليه أحمد الشّايب في حديثه عن التناص الذي أُلحِق في التقّد بالسرقات الأدبيّة "إنّما ظاهرة التناص من لوازم الحياة وخطاه المطرّدة، وإنّما هي مسألة طبيعيّة وليست سبّة ولا مثلبة كما كان يرى بعض نقادنا القدامى"⁵⁷، وبالتالي فإنّ التقّد درس ظاهرة التناص بربطها بالسرقة الأدبيّة، ولم يتم الفصل المطلق بينهما، ولم يُنظر إليها باعتبارها معياراً لنصيّة التصوص، ومقبوليّته لدى المتلقّي، بسبب الخلط بين توظيف نصوص غيرهم بغرض الاستشهاد بها ومن ثمّة تأكيد المعاني المُوظّفة

وبين توظيفها لعجز الشّاعر وقلة حيلته في الإبداع والتّظم، والتّنتيجة كانت إلحاق العمل الإبداعيّ بالسّرقة "تحدّثوا عن مسائل عديدة كلها من صميم ظاهرة التّناس الحديثة، كالإبداع المرتكز لذاتية المتناص في إعادة إعادة إنتاجه؛ والنّص الغائب والموجود، والاتّصال بالترّاث، والتّضمين والسّرقة والتّأثر، والتّوارد والتّوليد"⁵⁸ ويمكن لنا التّمثيل لمعيار التّناس وتطبيقه في تحليل التّصوص والخطابات بين المجال التّقدي والدرّس اللّساني:

الجدول (2): معاني التّناس ومرادفاته.

مرادفاته	معناه	التّناس
السّرقة الأدبيّة، الانتحال، الأخذ، النّص الغائب، التّضمين، التّأثر.	استخدام ما خلفه السّابقون في الأشعار من تراكيب ومعاني، ولا يعدّ معياراً لقبوليّة النّص ⁵⁹	المجال التّقدي
	تعالق التّصوص فيما بينها لعدّة أغراض، وهو أحد المعايير التّصيّة التي تحقّق نصيّة النّص ⁶⁰	الدرّس اللّساني

ومنه فمصطلح التّناس عرف تباينا واضحا في توظيفه وتحديدته نظرا لاختلاف المجالات البحثيّة.

وأما فيما يخصّ الإحالة فقد جاءت القصيدة عامرة بجميع أنواع الإحالات وهو حال كلّ التّصوص والخطابات التي وظّفها قصد تفادي التكرار باللفظ والمعنى، من خلال اللّجوء إلى بعض العناصر اللّغويّة الدّالة على المحيل إليه باختصار ودقّة، وتنقسم الإحالة من حيث دلالتها إلى قسمين رئيسيين هما: الإحالة التّصيّة الدّاخلية، والإحالة المقاميّة الخارجيّة، فأما الأولى فهي تشير إلى عنصر داخل نصّي يقع في التّركيب سواء أكان يُحيل إلى سابق لغويّ أو لاحق، وأما النوع الثّاني فهو كل من العناصر خارج لغويّة تتعلّق بكلّ من ملبسات الخطاب، والظّروف المحيطة به، وغالبا ما يتمّ تمييزه استنادا إلى المقام، ويُمكن التّمثيل لهذه الأنواع من خلال القصيدة، فنلاحظ في قول البرغوثي:

أَفُولُ لِدَارٍ دَهْرُهَا لَا يُسَالِمُ وَمَوْتُ بَأَسْوَأِ النَّفُوسِ يُسَاوِمُ⁶¹

إنّ الضّمير المتّصل في كلمة دَهْرُهَا، ما هو إلا إحالة للدّار، إذ نلاحظ أنّ المُحال إليه وقع في التّركيب قبل الإحالة، وهذا النوع يسمّى في لسانيات النّص بالإحالة القبليّة، أما في قوله:

وَيَطْلُبُ عِنْدَ النَّاسِ مَا عِنْدَ نَفْسِهِ وَذَلِكَ مَا لَا تَعِيهِ الصَّرَاغِمُ

ففي عجز البيت نلاحظ لفظة تَدْعِيهِ فالضّمير المتّصل الهاء، يعود على مُتَأَخَّر وهي كلمة الضّرغام والمحال إليه واقع بعد الضّمير، وهو ما يُطلق عليه في لسانيّات النّص بالإحالة البعدية، ولا يقتصر الأمر على الضّمائر فحسب بل إنّ الإحالة لها أشكال عديدة كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها، مثل:

تَدَكَّرتْ حَيْرَ النَّاسِ دِينًا وَمَذْهَبًا

عَلِيًّا وَعَمَّارًا وَزَيْدًا وَمَصْعَبًا

أَوْلَيْكَ مِحْرَابُ الْوَرَى فَاَنْتَحِيهِمْ

مَضَوْا بِخَطَامِ الدَّهْرِ فَهَـ وَ يَلِيهِمْ⁶²

فإنّ اسم الإشارة (أولئك) ما هو إلاّ إحالة مباشرة لكل من عليّ وعمّار وزيد ومصعب، الذين وصفهم بحير النّاس، ونظرا لوقوع الدّلالة قبل الإحالة فهي إحالة قبلية لفظية كونها ممثلة في قالب لفظي.

وأما النوع الأخير من الإحالات فهو كلّ يتعلّق بمقام الخطاب، أي بالجانب غير اللّغوي منه، ونعني كل ما يحيط بالنّص، وهو ما عبّر عنه دي بوجراند بقوله "ويقصد بالإحالة المقامية الإحالة إلى خارج النّص أو إلى غير المذكور، وتعتمد الإحالة لغير المذكور في الأساس على سياق الموقف"⁶³ وهذا النوع من الإحالات لا يتعامل مع الظاهرة اللّغوية كقالب جاف مُغلق، ولا يستند في التحليل إلى العناصر النّصية المتوقّرة، إنّما يُوسّع دائرة التحليل بالتحرُّر من بنية التركيب الدّاخلية نحو التّطلّع إلى كل ما يُحيط بالظاهرة اللّغوية من ظروف إنتاج وملابسات لا نصية، فلإحالة المقامية تستدعي أدوات تحليل مُحدّثة، وهو ما لم تُوفّره الدّراسات الأولى للمقامية أعني - التّقديّة والبلاغية - ذلك أنّ م غني الرّحصوص لا نتكشّف بمجرد التحليل السّطحي الشّكلي، وإنّما مردّ الفهم والإفهام هو التّطلّع إلى ما وراء النّص، ومثّل بقول الشّاعر:

شِعْبِي شِعْرٌ غَايَةُ الْقَلْبِ حِفْظُهُ

لَكَ الْحَمْدُ فِي الدَّرِّ الَّذِي لِي لَفْظُهُ

رَسُولُكَ فَانصُرْنِي إِلَى أَنْ أَبْلَغَ

وَأَخَذَ ثَأْرِي مِنْ زَمَانِي بِهَا طَغَى⁶⁴

فإنّ الشّاعر في هذه الأبيات يُخاطب الله تعالى وهذا واضح من خلال مؤشّرين، أوها لفظية وتكمن في توظيف ألفاظ دالة على مخاطبة الذات الإلهية ومنها (لك الحمد)، فالحمد على العطايا تتعلّق بالله، أما اللفظ الثّاني فهو (رسولك)، وهنا نلاحظ أنّ اللفظة مكوّنة من قسمين الكلمة المحور وهي (رسول) واللاحقة وهي الضّمير المتّصل (الكاف)، فاستنادا إلى نحو النّص فإنّ الكاف تُحيل إلى الله الذي تمّ حمده

في صدر البيت الأول من القصيدة، لكن هل يمكن أن نجزم بأن الإحالة هنا متعلقة بالله تعالى وهو غير مذكور لفظاً في التركيب؟ بالطبع واستناداً إلى التحليلات التقليدية فلا يمكن البرهنة القطعية عن دلالة الإحالة نظراً لعدم الإمام بطروف إنتاج النص وعلى رأسها منتج النص الذي تم إهماله، أما في الدرس اللساني النصي فيمكن ذلك لأنّ المقام يستدعي الجزم بإحالة النص إلى الله تعالى، وهذا بالوقوف أولاً على مناسبة القصيدة بصفة عامة والأبيات أعلاه على وجه الخصوص التي صبت في غرض مدح الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابه الكرام، وثانياً بالإمام بصاحب النص ألا وهو تميم البرغوثي ومعرفة منابع ثقافته واعتقاداته، كونه مسلم ومتأثر بشخصية النبي باعتبارها شخصية قيادية، وبهذا يتوضّح لنا جلياً معنى النص وتنكشف خباياه، بتجاوز التحليل التقليدي القاصر عن تحقيق الفهم المثالي، ونستنتج أنّ الإحالة المقامية وليدة ملابسات الخطاب، ويمكن تلخيص تعريفات الإحالة المدرجة في التحليل أعلاه بالجدول الآتي:

الجدول 3: معاني الإحالة ووظائفها.⁶⁵

الإحالة	مفهومها	وظيفتها
المجال النقدي	الكلام المتناقض في الشعر.	يؤتي بها قصد تأكيد المعاني بأضدادها.
الدرس اللساني	أحد معايير الاتساق النصي التي تدلّ على معاني الضمائر.	تحقيق تماسك النص، وذلك من خلال إلحاق كل ضمير بما يدلّ عليه.

وبهذا تنتقل إلى مصطلح المقامية، الذي يعدّ جزءاً من النص، والنص ما هو إلا مزيج من البنى اللغوية مع ظروف إنتاجها، ولأجل فهم مقاصد التصوص وفحواها وجب التحليل الشكليّ وإتباعه بالتحليل المقاميّ السياقيّ، وهما عنصران لا يمكن إهمالهما في أي منهج لغويّ، وهو ما سبق وتطرّقنا إليه عند حديثنا عن الإحالة المقامية التي ما هي إلا جزء من المقامية بصفة عامة وشكل من أشكالها.

وبعد إطلاعنا على القصيدة حصرنا بعض المواضع الموحية إلى معان غير مُصرّح بها باللّفظ المباشر والتي تحمل بين طياتها معان خفية، لا يمكن الكشف عنها إلا بوضعها في مقامها المناسب، كقول الشاعر:

وَطَافَ أَبُوْنَا الْخَضِرُ يُنْذِرُ قَوْمَهُ فَمَا كَانَ أَفْسَى قَلْبِهِمْ وَأَصْمَهُ
وَقَالُوا لَهُ هُزْءًا يُرْجِيُونَ ذَمَّهُ وَتَعَجَّرُ عَنْ ذَلِكَ الْجِيُوشُ الْخَضَارُمُ⁶⁶

فالم تأمل للبيت أعلاه يدرك أنه يشير إلى قصة أحد الشخصيات المذكورة في القرآن الكريم وهو سيدنا الخضر، لكن هذا لا يُعمّم على جميع المتأملين، إذ ينبغي الوقوف على خلفياتهم الفكرية وانتماءاتهم الإيديولوجية خاصة أنّ مواضع ذكره في القرآن الكريم محدودة، ويعتبر الخضر شخصية صالحة تمّ الاختلاف في صفته أهو نبيّ أم ملك أم رجل صالح، والجمهور على أنه ملك "كان الخضر عليه السلام ملكا داعيًا قومه إلى الله تعالى سائرًا في الخلق بالعدالة التامة"⁶⁷، فقد وظّف الشاعر هذا البيت قصد المقارنة بينه وبين حكّام عصرنا المتخاذلين، وفي الحقيقة نحن لا نهمم بترجمة شخصية الخضر، ولا تأكيد صفته، إنّما نحن هنا بصدد وضع البيت في مقامه، من خلال الإمام بمنتج النصّ وسبب توظيفه للشخصية وملايسات الحادثة بوضعها في إطارها التاريخي، مع عدم إغفال متلقي النصّ الذي يتباين بسبب الفروقات السابق ذكرها وهدف النصّ المتمثّل في إقناع السّامع برفض أشكال الظلم من الحكّام المتجبرّين، وبالإمام بهذه العناصر يمكن أن نحكم على نجاح العملية التّواصلية، وهو الأمر الذي أغفلت الدراسات الأولى للمقام التي اكتفت بالغرض دون ربطه بظروفه، فلو قمنا بتحليل الآيات نفسها أعلاه استنادا إلى الفكرة الأولى لمصطلح المقام، نجدها جاءت لغرض التأثير في المُستمع، الذي يعاني من جبروت حاكمه دون الغوص في نفسية المنتج، ما جعل المقام في الدرس التّقديّ والبلاغيّ مختلف عمّا هو في نحو النصّ.

3. خاتمة :

نخلص في نهاية هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج، يمكن رصدها في النقاط التالية:

1. إنّ كل من مصطلح [التناص، والإحالة، والمقامية]، ليست حكرًا على مجال دون غيره، فقد وجدنا التناص مُوظفًا في التّقد بمعنى الأخذ والانتحال، وفي الدرس اللّساني التّصي بمعنى تزاوج التّصوص، أمّا الإحالة فهي الكلام المتناقض، وفي الدرس التّصي هي إشارة الضّمير لعنصر نصّي شكلي أو لا نصّي مقاميّ، كما وجدنا مصطلح المقام مُوظفًا في كلا المجالين بالمعنى نفسه وهو الإمام بالظّروف المحيطة بالنّص مع توسّع مفهومه في اللّسانيّات بإضافة عنصرين وهما: منتج النصّ والحالة التّفسيّة له وملتقي الخطاب.

2. إنَّ التّباين في التّعريف بهذه المصطلحات وتفعيلها من مجال لآخر مردّها الخصوصيّة المعرفيّة من أدوات منهجيّة ورؤى تحليليّة وانتماء تاريخي.
3. التّاريخ للمصطلح بالرجوع إلى منبعه الأوّل، لا يعني على الإطلاق انتمائه المطلق إليه.
4. المصطلحات اللّسانيّة النّصيّة التي قمنا بدراستها في بحثنا هذا والمتمثّلة في: التّناس، والمقاميّة، والإحالة ليست مُبتكرة، إلّا أنّها حملت أبعاداً فكرية خاصّة بنظرية نحو النّص.
5. ظاهرة التّداخل والانتقال المصطلحي نراها نتيجة لتعالق مجالات اللّغة، وليست دليلاً على أنّ المناهج قاصرة على تقديم مصطلحات جديدة.
6. لا يوجد أي مبرّر لاحتكار مُصطلح ما في مجال معيّن، ذلك أنّ المصطلحات ما هي إلّا قوالب شكلية يمكن تفرغها من محتواها المفهوميّ بصفة جزئية أو كليّة، وإعادة صياغتها مفهوميّاً بما يتناسب ومبادئ المجال أو النّظرية المنقول إليها.
7. إنّ تقسيم ميادين اللّغة إلى نقدية ولسانيّة أمر طبيعي، لكن المبالغة في رسم الحدود الفاصلة بينهما إلى حدّ الفصل المطلق برفض أي شكل من أشكال التّداخل؛ يعدّ من باب المغالاة التي تنمُّ عن قلة الإطّلاع.
8. إنّ للفصل المطلق بين ميادين اللّغة أثر سلبي خاصّة على الباحثين الأكاديميّين، فقد يُجرمون من معالجة ظاهرة أو قضية لغويّة بحجّة عدم توافقها وتخصّصهم، ما يحصر الإبداع العلمي ويحدُّ من العطاء المعرفي.
9. يجب تجاوز الفكرة النّمطية القائلة بأزمة الانتقال المصطلحي واستبدالها بكونها أحد أشكال الإبداع. وعليه فإنّ ظاهرة الانتقال والاشتراك المصطلحي ليست سوى ظاهرة لغويّة طبيعيّة؛ فرضها التّطوّر العلمي.

الهوامش:

- ¹ الخولي بمى طريف، مفهوم المنهج العلمي، مؤسسة هنداوي للنشر، ط1، 2020، المملكة المتحدة، ص 43.
- ² يُنظر: فضل عاطف، مقدمة في اللسانيات، دار الرازي، ط1، عمان (الأردن)، 2005، ص 82.
- ³ العقيلي حسين علي فرحان، الجملة العربية في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت (لبنان)، 2012، ص 192.
- ⁴ بارت رولان، لذة النص، تر: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، ط1، حلب (سوريا)، 1992، ص 69.
- ⁵ حديد حسيب، (2013)، ط1، دراسات النقد الأدبي، مر: حسن السنجاري، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ص 149.
- ⁶ وغليسي يوسف، (2014)، التناص والتناصية في الخطاب النقدي المعاصر، مجلة الآداب، قسنطينة، المجلد 1، العدد 9، ص 187.
- ⁷ الجاحظ أبو عثمان عمرو، (2010)، ط2، تح: محمد عيون السود، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ج 2، ص 149.
- ⁸ الأندلسي شهاب الدين، (2019)، ط1، العقد الفريد، تح: محمد سعيد العريان، دار الفكر، بيروت (لبنان)، ج 3، ص 353.
- ⁹ علي جواد، (1968)، ط1، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار السقاقي، بيروت (لبنان)، ج 17، ص 98.
- ¹⁰ الفراهيدي الخليل بن أحمد، (د.س)، العين، تح: إبراهيم السامرائي وآخرون، دار ومكتبة الهلال، بيروت (لبنان)، ج 7، ص 157.
- ¹¹ عبد الحميد أحمد مختار عمر، (2008)، ط1، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، ج 3، ص 2224.
- ¹² الزبيدي مرتضى، (1992)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت، (لبنان)، ج 18، ص 182.
- ¹³ بودوخة مسعود، (2018)، ط1، البلاغة العربية بين الإمتاع والإقناع، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ص 143.
- ¹⁴ العسكري أبو هلال، (1986)، د.ط، الصناعتين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت (لبنان)، ص 229.
- ¹⁵ جمعة حسين، (2011)، ط1، المسبار - دراسة في نقد النقد للأدب القديم والتناص - دار رسلان، دمشق (سوريا)، ص 192.
- ¹⁶ جمعة حسين، أبريل (2000)، نظرية التناص صكّ جديد لعملة قديمة، مجلة مجمع اللغة العربية، (سوريا)، م 75، ع 2، ص 255.
- ¹⁷ زيتون علي مهدي، (2011)، ط1، الإعجاز القرآني وآلية التفكير النقدي عن العرب، دار الفارابي، بيروت (لبنان)، ص 32.
- ¹⁸ الدبل محمد بن سعد، (2010)، ط2، المقاييس النقدية والبلاغية في قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، مكتبة الملك فهد،

- الرياض (السعودية)، ص 21.
- ¹⁹ يُنظر: بحيري سعيد حسن، (1996)، ط 1، علم لغة النص - المفاهيم والاتجاهات - مكتبة ناشرون، بيروت (لبنان)، ص 146
- ²⁰ محمد مفتاح، (1986)، ط 1، تحليل الخطاب الشعري - إستراتيجية التناص - المركز العربي الثقافي، (المغرب)، ص 131.
- ²¹ بكور سعيد، (2012)، بين السرقة والتناص https://www.alukah.net/literature_language/0/4021،
- ²² بئيس محمد، (1985)، ط 2، ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، ص 152.
- ²³ جمعة حسين، أبريل (2000)، نظرية التناص صك جديد لعملة قديمة، م 75، ع 2، ص 255.
- ²⁴ الغزالي أبي حامد، (1966)، ط 4، تحافت الفلاسفة، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ص 91.
- ²⁵ داليا أحمد موصل، (2010)، ط 1، الإحالة في شعر أدونيس، دار التكوين للنشر والترجمة، دمشق (سوريا)، ص 34.
- ²⁶ الفارابي أبو نصر إسماعيل، (1987)، ط 4، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، باب (حول)، ج 4، ص 1680/ ويُنظر: الزازي أبو بكر، (1999)، ط 5، مختار الصحاح، تح: يوسف
- الشيخ محمد، المكتبة العصرية للدار النموذجية، بيروت (لبنان)، ج 1، ص 84.
- ²⁷ الزمخشري أبو القاسم، (1998)، ط 1، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ج 1، ب: (ح و ل) ص 224.
- ²⁸ الأنصاري ابن منظور، (1990)، ط 3، لسان العرب، دار صادر، بيروت (لبنان)، ج 11، ص 186.
- ²⁹ الجوزي جمال الدين، (1985)، ط 1، غريب الحديث، تح: أمين القلمجي، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ج 1، ص 13.
- ³⁰ الشيباني أبو عمرو، (1974)، ط 1، معجم الجيم، تح: إبراهيم الأبياري، هيئة مطابع الأميرية، القاهرة (مصر)، ج 1، ص 1965.
- ³¹ عفيفي فتحي محمد عبد الززاق، (2004)، ظاهرة الإحالة في التقدير العربي القديم، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، مصر، ص 13.
- ³² الفيرواني ابن رشيقي، (1981)، ط 5، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (لبنان)، ج 2، ص 269.
- ³³ عفيفي أحمد، (2001)، ط 1، نحو النص - اتجاه جديد في الدرس التحوي - مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (مصر)، ص 116.
- ³⁴ الصبيحي محمد الأخضر، (2008)، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم والاختلاف، ص 06.
- ³⁵ يُنظر: محمد خطّابي، (1988)، ط 1، لسانيات النص - مدخل إلى انسجام الخطاب -، المركز الثقافي، بيروت (لبنان)، ص 12.

- ³⁶ مرتاض عبد المالك، (1980)، ط 1، فن المقامات في الأدب العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر العاصمة (الجزائر)، ص 09.
- ³⁷ الفارابي أبو نصر إسماعيل، (1987)، ط 4، ج 5، ص 2017.
- ³⁸ ابن سيده أبو الحسن علي، (2000)، ط 1، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ج 6، ص 589.
- ³⁹ اليميني نشوان بن سعيد، (1999)، ط 1، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين بن عبد الله العمري وآخرون، دار الفكر، دمشق (سوريا)، ج 8، ص 5668.
- ⁴⁰ الأنصاري ابن منظور، (1994)، ط 3، لسان العرب، تح: دار صادر، بيروت (لبنان)، ج 12، ص 498.
- ⁴¹ الزيات أحمد وآخرون، (1982)، ط 2، الوسيط، المكتبة الإسلامية الشاملة، اسطنبول (تركيا)، ج 1، ص 728 / 727.
- ⁴² خفاجي محمد عبد المنعم، (1992)، ط 1، البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، دار الجبل، بيروت (لبنان)، ص 144.
- ⁴³ الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، (1998)، ط 7، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخافجي للطباعة والنشر، القاهرة (مصر)، ج 1، ص 138/139.
- ⁴⁴ العسكري أبو هلال، الصناعتين، ص 29.
- ⁴⁵ الخطيئة، (1993)، ط 1، ديوان الخطيئة، تح: مفيد محمد قمبحة، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ج 1، ص 192.
- ⁴⁶ عبد المطلب محمد، (1997)، ط 1، البلاغة العربية - قراءة أخرى -، مكتبة لبنان، بيروت (لبنان)، ص 71.
- ⁴⁷ السكاكي أبو يعقوب، (1990)، ط 2، مفتاح العلوم، مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، القاهرة (مصر)، ص 73 / 80.
- ⁴⁸ الجاحظ عمرو بن البحر، (1997)، ط 2، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت (لبنان)، ج 1، ص 94.
- ⁴⁹ عوض يوسف نور، (1990)، ط 1، علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقافة للنشر، مكة المكرمة (السعودية)، ص 29.
- ⁵⁰ الحارثي عبد الوهاب، (2012)، ط 1، دلالة السياق، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ص 86.
- ⁵¹ يُنظر: الزنكي نجم الدين قادر كريم، نظرية السياق، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، ص 80.
- ⁵² الكرايين أحمد نعيم، (1993)، ط 1، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت (لبنان)، ص 102.
- ⁵³ البرغوثي تميم، (2005)، ط 2، في القدس، دار الشروق، رام الله (فلسطين)، ص 111.
- ⁵⁴ نفسه، ص 111.
- ⁵⁵ المنتبي أبو الطيب، (1997)، ط 1، الديوان، تح: عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت (لبنان)، ج 1، ص 344.
- ⁵⁶ الزافعي مصطفى صادق، (1940)، ط 1، تاريخ آداب العرب، تح: عبد الله المنشاوي وآخرون، مكتبة الإيمان، المنصورة (مصر)،
- ب (التخميس والتشظير وما إليهما)، ج 2، ص 345.
- ⁵⁷ الشّايب أحمد، (1994)، ط 10، أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (مصر)، ج 1، ص 261.

- 58 جمعة حسين، (2011)، ط1، المسبار في التقد الأدبي - دراسة في نقد التقد للأدب القديم والتناص، ص178.
- 59 صبري حافظ، (1984)، التناص وإشارات العمل الأدبي، مجلة ألف للבלاغة المقارنة، القاهرة (مصر)، م 2، ع4، ص30.
- 60 عزوز فوزية، (2016)، ط1، المقاربة النصية من تأصيل نظري إلى إجراء تطبيقي، دار كنوز المعرفة، عمان (الأردن)، ص124.
- 61 البرغوثي تميم، في القدس، ص111.
- 62 نفسه، ص119.
- 63 دي بوجراند روبرت، (1998)، ط1، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة (مصر)، ص339.
- 64 البرغوثي تميم، في القدس، ص119.
- 65 يُنظر: دي بوجراند روبرت، (1998)، ط1، النص والخطاب والإجراء، ص340/339.
- 66 نفسه، ص111.
- 67 الحنفي نوح، (2012)، ط1، القول الدال على حياة الخضر ووجود الأبدال، تح: رمضان بن محمد الصفتاوي، مكتبة ناشرون، بيروت (لبنان)، ص21.